في القنوت لانه صحيح لان كلام الشخ في التشهد الاخير وجب القعود لها
امتدارعن عدم ذكر الجلوس للصلاة وقد علمت مما مر انه لو اعاد الضمير
في قوله فيه للجلوس الاخير لاستغنى عن ذلك واما قوله الاتي وله ان يوخذ
وجوب القعود لها من عبارة المتن فيه نظر بل يوخذ حتى على ما فهمه
الشخ ولعل وجه ما قاله ان معنى قوله فيه اي التشهد بعده وحينئذ كان بعده
لا يلزم ان يكون من جلوس فتامل واقل الصلاة الاولى ما يتعين ما ذكر
بل يكفي صلى الله على محمد او على رسوله او على النبي دون احمد وعليه
فلا يكفي الضمير وان تقدم مرجعه ويكفي الصلاة على محمد ان قصد بها
الدعاء ولا يكفي هنا وصلى الله على الرسول او الماحي او العاقب
او البشير او النذير ويجزي في الخطبة ه لم يجتمعا لنبي غيره
فسال الله تعالى عليه السلام اعطاه ما تضمنته هذه الاية مما سبق
اعطاوه لابراهيم اي زيادة على ما افيض عليه بالفضيلة وهي
الشفاعة في فصل القضا كذا قال بعضهم والاولى ان يراد بها ما هو
اعم وعبارة قل لعل المراد باجتماع الفضائل التي في غيره فيه معناه
اسم السلام الكافيه فقد والظاهر ان المراد التحية او السلامة من النقايص
ونحوها وتوضيحه ما قاله الشخ ان اسم السلام على المدعو له يسلم بركته
من كل موذ لما اذا قلنا اسم الرحمن على فلان كان معناه انه عليه
بالرحمة واسم المنعم بالنعمة ونحو ذلك وهو القايم بحقوق الدعوة
لا يرد على هذا انهم فسروا الصالح في حنا وولد صالح يدعو له بالسلم
لانا نقول بالفرق بين المقامين اذ المقصود بالدعا تعظيم المدعو له
فالمناسب تفسيره بالقايم الخ والمقصود من الحديث الترغيب والحث
على التزوج لكثرة النسل وان الولد من كسب والده فناسب تفسيره
بالمسلم ولكل مقام مقال ه ع ش واقلها السلام عليكم الخ قال في الانوار
وشرطه الموالاة والاعتراز عن زيادة او نقص يغير المعنى وعن النية
اي فياتي به معرفا مع كاف الخطاب وميم الجمع وان يسلم قاعدا وان يسمع
نفسه فذكر له ستة شروط ويزاد وان يسلم مستقبل القبلة بصدره
وان لا يقصد به الاعلام وهل ضابط الموالاة ما تقدم في الفاتحة اي

فلا



فلا يضر سكوت قصير لم يقصد به القطع او طويل بعذر من جهل او سهو
او اغماء او بغير فلا يغتفر هنا الا نحو سكتة تنفس او عي فيه نظر قال
سم وله وغيره بعيد قال وقد يوخذ من قوله بغير المعين ان رجع للزيادة
ايضا اجنح نحو السلام الحسن عليكم وله يجزي سلام او سلام او سلم
او سلمت او وعليه او سلام الله عليكم او عليك او عليكما او عليهم او عليه
او عليهما او عليكما السلام بل تبطل صلاته في صورة الخطاب اذا تعمده
ويجب قرنها بالتسليمة اي عند ابتدا التسليمة الاولى اي لان السلام ذكر
واجب في احد طرفي الصلاة كالتكبير واجاب من لم يوجبها بالقياس
على سايرالعبادات لان النية تكليف بالافعال دون التروك فلو قدمها
او اخرها بطلت بحتمل ان يجري فيه ما تقدم في تكبيرة الاحرام من الاكتفا
بالمقارنة العرفية حتى لو اتى بها بعد الشروع في السلام وقبل اتمامه
كفى ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان ذاك انما اكتفى به للضرورة وعدم
سهولة صحيح ما اعتبر في النية عند النطق بكل حرف بخلافه في التحلل وفي ش
م ر ما يوييده حيث قال بعد قول المتن والا صح انه لا يجب نية الخروج
فان نوى مع الثانية او في اثنا الاولى فاتته السنة ه او اخرها
في البطلان به نظر لان نقض الصلاة وجوابه انه يلزم من تاخيرها
انه سلم قبل نية الخروج والسلام قبل نيته يبطل الصلاة على هذا القول
لانه حينئذ ترك ركنا من الصلاة بطلت صلاته فلو نوى قبل السلام
الخروج عنده او الخروج به لم تبطل صلاته لكن لا تكفيه بل تجب النية
على القول بوجوبها مع السلام ايضا سم وظاهر ان البطلان مستند على
السلام يجري على استحباب ها ايضا قال في الروضة واذا قلنا تجب نية
الخروج لم تجب تعيين الصلاة في نية الخروج لكن لو عين غير ما هو
فيه عمدا بان نوى الخروج من الظهر فاذا هو في العصر بطلت صلاته او سهوا
سجد للسهو وسلم تا نيا وان قلنا لا تجب نية الخروج لا يضر الخطا في التعيين
وكانه بناه على قاعدة ما لا يجب التعرض له لا يضر الخطا فيه تنبيه
تجب قطعا نية الخروج في النفل المطلق اذا اراد الاقتصار على بعض
ما نواه كما في ش م ر وفي جه صحيح لان المراد بالغرض ما لا بد منه